

مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات والنفط

على اقتصاديات الدول النامية

وآليات التحكم

(حالة الجزائر)

د. منصورى الزين (*)

د. ناصر مراد (**)

مقدمة:

لقد تميزت بداية القرن الجارى بإثنتداده حدة انعكاسات الأزمة الاقتصادية الدولية على البلدان النامية، حيث استمر تحول شروط التبادل الدولى لصالح البلدان الغنية، ويظهر ذلك جلياً من خلال تدهور الأسعار الحقيقية لصادرات البلدان النامية فى الأسواق الدولية، خاصة تدهور أسعار النفط فى أواخر القرن الماضى وما رافقه من انخفاض خطير لحجم الموارد المالية المتاحة لعملية التنمية.

أضف إلى ذلك التقلبات الحادة لأسعار صرف العملات الرئيسية الدولية (خاصة انخفاض الدولار الأمريكى) وما خلفته من آثار سلبية على الأوضاع النقدية فى البلدان النامية، انطلاقاً من أن عوائد صادرات هذه البلدان أصبحت تحدد تبعاً لاتجاهات تقلبات أسعار صرف تلك العملات، وما يرتبط بها من تغيرات.

(*) أستاذ مساعد - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة البليد - الجزائر.

(**) أستاذ محاضر - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة البليد - الجزائر.

لذلك بات في حكم المؤكد أن اقتصاديات البلدان النامية تتأثر إلى حد بعيد بنشاط الأسواق النقدية والمالية وأزماتها المتلاحقة، وتحمل بالتالي قسطاً وافراً من انعكاساتها السلبية خاصة.

كما أن اقتصاديات البلدان النفطية أضحت رهينة تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أصبح تقلب أسعار النفط وكمياته يشكل مصدر خطر على اقتصادياتها.

الجزائر واحدة من هذه الدول التي كانت ضحية هذه المخاطر الدولية الخارجية، حيث عرفت نهاية عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات أزمة مضاعفة تمثلت في انهيار أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، وانخفاض حاد في سعر صرف الدولار الأمريكي، مما أوقعها في أزمة مالية لم تشهد مثيلاً لها منذ الاستقلال، وهي مازالت تعاني من آثارها السلبية إلى اليوم.

وفي مواجهة وإدارة هذا النوع من المخاطر الناتجة عن العلاقات الاقتصادية الدولية برزت جهود قطرية وأخرى جهوية، وإقليمية للتحكم، وإدارة مثل هذا النوع من المخاطر أو على الأقل للتخفيف من آثارها.

من هذه الجهود تلك التي بذلتها الجزائر في مواجهة هذه المخاطر سواء على المستوى الداخلي بإقرارها إجراءات وتصحيحات هيكلية على اقتصادها أم على المستوى الخارجي من خلال الدفاع عن حظوظها ومصالحها.

هذه الورقة البحثية تبحث في مجموع الإجراءات والقوانين التي أقرتها الدولة الجزائرية للتحكم في هذه المخاطر الناتجة عن العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا على المستوى الداخلي والخارجي، وهل هي كافية؟ وكيف يمكن لدولة بمثل هذه الخصائص أن تكون في مأمن من هذه المخاطر؟...

لإثراء وتحليل هذا الموضوع ارتأينا تقسيمه إلى العناوين التالية:

- أثر تذبذب أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية على البلدان النامية وإمكانيات التحكم.

- أثر انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة وإمكانيات التحكم.

= التجربة الجزائرية في مواجهة المخاطر الخارجية وإدارتها (أسعار الصرف، وانخفاض أسعار النفط).

١- أثر تذبذب أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية على البلدان النامية وإمكانيات التحكم:

إذا كانت أهمية وخطورة نشاط الأسواق النقدية والمالية في العلاقات الاقتصادية الدولية قد أصبحت من الأمور المسلم بها، فإن مدى تأثير اقتصاديات البلدان النامية بأوضاع وأزمات هذه الأسواق ما زال واحداً من أهم الأمور التي تستدعي وبالبحاح مزيداً من الدراسة والتمحيص- وبشكل خاص ما يتعلق بالسياسات، وأيضاً الإجراءات التي يمكن اتخاذها بهدف توفير الحماية اللازمة للحد من انتقال هذه الأزمات إلى اقتصاديات البلدان النامية. وهذا يقتضى - قبل كل شيء - تفهم مختلف جوانب العلاقة بين نشاط الأسواق النقدية والمالية الدولية والبلدان النامية.

١-١- العلاقة بين نشاط الأسواق النقدية والمالية الدولية والبلدان النامية:

تتأثر اقتصاديات الدول النامية بأزمات الأسواق النقدية والمالية الدولية، مما يقتضى اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من الانعكاسات السلبية لانتقال هذه الأزمات إلى اقتصادياتها. في هذا المجال يجب أولاً معرفة مختلف جوانب العلاقة بين نشاط الأسواق النقدية والمالية الدولية والدول النامية التي نلخصها في العناصر التالية^(١):

١- إن معظم الفوائض النقدية والاحتياطيات النقدية الرسمية للدول النامية موظفة في هذه الأسواق النقدية والمالية الدولية، وتشكل أهم مصادر الموارد في هذه الأسواق.

٢- تساهم الودائع الخاصة للأفراد ومؤسسات البلدان النامية في تكوين موارد الأسواق النقدية والمالية الدولية عند إيداعها لدى البنوك في البلدان الصناعية، أو استعمالها في شراء الأوراق المالية الأجنبية، بذلك فإن هذه الأسواق تقوم بدور الوسيط المالي، الذي ينظم العمليات الائتمانية بين البلدان النامية ومواطني هذه البلدان ومؤسساتها، بتعبير آخر، تقدم الأسواق النقدية والمالية الدولية القروض للبلدان النامية من أموال مواطنيها ومؤسساتها، ويترتب عن هذه الوساطة، تحويل جزء متزايد من دخول وثروات البلدان النامية إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الأسواق المالية الدولية على شكل فوائض وأرباح وعمولات. تشكل اقتطاعات هامة من ثرواتها ودخولها القومية التي هي بأمر الحاجة لها.

٣- إن حجم القروض الخارجية التي تحصل عليها البلدان النامية يتوقف على ظروف وأوضاع الأسواق النقدية والمالية من جهة ومدى توافر مجالات الاستثمار في الدول الصناعية من جهة أخرى التي تتوقف بدورها على مستوى النشاط الاقتصادي في تلك الدول: فعندما لا تجد البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الدول الصناعية المجالات المناسبة لاستثمار مواردها (على شكل تقديم قروض واقتناء أوراق مالية) فإنها قد تضطر إلى توجيه الفائض في مواردها نحو تقديم القروض إلى البلدان النامية. لذلك فإن مقدار المتاح من القروض الخارجية لهذه البلدان يتحدد أساساً بالعلاقة بين الطلب على الاستثمارات في البلدان الصناعية والمعروض منها،

وعلى هذا الأساس فإن تزايد الطلب على القروض في البلدان الصناعية المرتبط بارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي يمكن أن ينعكس سلباً على حجم الموارد الخارجية للبلدان النامية. ويؤدي بالتالي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي بها. ومن ثم تقلص وارداتها من البلدان الصناعية، وبالنتيجة عرقلة استمرار ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في هذه البلدان الأخيرة. لذلك أصبح في حكم المؤكد أن الانتعاش الاقتصادي في البلدان الصناعية لا يمكن أن يستمر أو يدوم طويلاً، إذا لم يتوافق بانتعاش مماثل في اقتصاديات البلدان النامية.

٤- إن تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية الدولية يؤثر على القيمة الحقيقية للقروض الخارجية للبلدان النامية.

٥- لقد أثبتت الوقائع والدراسات الاقتصادية في السنوات الأخيرة أن تفاعل العرض والطلب على الأصول المالية في الأسواق النقدية والمالية الدولية يمارس تأثيراً هاماً على أسعار صرف العملات. لذلك فإن أزمات هذه الأسواق وما يترتب عليها من تقلبات حادة في أسعار صرف العملات الرئيسية الدولية، تساهم في إحداث تقلبات هامة في عوائد صادرات البلدان النامية بسبب التغيرات في قيم العملات التي تسعر أو تقيم بها هذه الصادرات في الأسواق الدولية. لذلك بات معلوماً أن أسعار السلع التي تصدرها البلدان النامية أصبحت تتغير ليس استناداً إلى تغير تكلفتها، أو حجم العرض والطلب عليها، بل تبعاً لتقلبات أسعار صرف العملات التي تسعر بها هذه السلع في الأسواق الدولية، وأيضاً حركات رؤوس الأموال بفعل تغيرات أسعار الفائدة.

٦- إن سعر الفائدة في الأسواق الدولية إنما يحدد تكلفة الاقتراض بالنسبة للبلدان النامية، فإن تقلبات هذا السعر ينجم عنها تغيرات مماثلة في تكلفة الاقتراض الخارجي، أو مقدار الاقتطاعات من دخول البلدان النامية للبنوك الدولية على شكل فوائد وغيرها.

٧- إن السياسات النقدية والمالية للدول الصناعية ذات العملات الرئيسية الدولية تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على نشاط الأسواق النقدية والمالية، ومنها تنتقل إلى البلدان النامية. يستنتج من ذلك أن ظروف وأوضاع الدول الصناعية يمكن بكل سهولة وبساطة أن تتخذ طابعاً شمولياً؛ لتصبح ذات صفة دولية (وليست داخلية) من خلال عملاتها، وبواسطة قنوات علاقتها النقدية والمالية الدولية... وهذا ما يجعلها قادرة على نقل أزماتها الداخلية (الاقتصادية منها بشكل خاص) إلى المستوى الدولي.

٨- إن أزمات الأسواق النقدية والمالية الدولية ليست ذات طبيعة طارئة أو عارضة، إنما هي ملازمة لنشاط هذه الأسواق ومستمدة من خصائص الأنظمة الائتمانية الحديثة، التي أدى تطورها الهائل والسريع في البلدان الصناعية إلى زيادة حدة هذه الأزمات وسرعة انتشارها. لذلك يمكن القول بأن بذور الأزمة تنمو مع تطور هذه الأسواق واتساعها.

وإذا كان منشأ هذه الأزمات نابعاً من تعارض مصالح البلدان الصناعية، فإن البلدان النامية تعد متضرراً رئيساً منها. كما أنه إذا كان من السهل على البلدان الصناعية تسوية خلافاتها بطريقة أو بأخرى، فإن المشكلات التي تسببها هذه الأزمات للبلدان النامية تزداد تعقيداً، وتبقى بدون حلول جذرية خاصة مع وجود التنسيق والتفاهم في مواقف البلدان الصناعية، وغيابها في مواقف البلدان النامية.

تشير بعض الدراسات والإحصائيات إلى أن إجمالي أرصدة البلدان النامية (سواء الرسمية أو الخاصة) الموظفة لدى البلدان الصناعية تقارب، أو حتى تتجاوز حجم المديونية الخارجية للبلدان النامية. إذا فالمشكلة تكمن ليس في حجم المديونية الخارجية للبلدان النامية، بل في فقدانها السيطرة على أرصدها النقدية والمالية (أصولها النقدية والمالية الموظفة في الخارج) خاصة في الأسواق المالية الدولية.

إن الوقائع تدحض فكرة الضمانات التي تتمتع بها نظرياً توظيفات البلدان النامية وأرصدها النقدية لدى البلدان الصناعية... إذ إن هذه الأرصدة والتوظيفات غالباً ما استعملت للضغط على البلدان النامية. يستخلص من هذه الوقائع نتيجة بالغة الغرابة، وهي أن الدول المدينة (الدول الصناعية) تتحكم في التوجهات العامة لاقتصاديات الدول الدائنة (الدول النامية) من خلال أرصدها النقدية والمالية لديها، وبنفس الوقت تتحكم أيضاً في السياسات الاقتصادية للبلدان النامية من خلال أساليب وشروط الاقتراض التي تمارسها تجاهها.

وأفضل مثال من الدول النامية التي عانت من مخاطر وخسائر المنظومة المالية الدولية نجد البلدان العربية، وهذا من خلال أرصدها المالية (الدولارات النفطية) المودعة لدى الدول المتقدمة.

١-٢- الدولارات النفطية وأسواق المال الدولية:

بعد تعديل أسعار النفط عام ١٩٧٣، وارتفاع العوائد النفطية بالخصوص للدول العربية المنتجة للنفط، جراء ذلك أثيرت آنذاك مسألة على درجة كبيرة من الأهمية تمثلت في دور هذه العوائد وأهميتها في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي. كما أثيرت لاحقاً ومن خلال شواهد ثابتة المخاطر والخسائر التي تواجهها العوائد النفطية التي تحولت إلى استثمار ورءوس أموال في البنوك والشركات وأسواق المال الأجنبية، وبشكل خاص في الولايات المتحدة

الأمريكية وبريطانيا وبعض بلدان شرق آسيا، حيث يشير تقرير للأكاديمية العربية للعلوم المصرفية إلى أن أكثر من ٦٥٪ من الودائع العربية الخارجية تتركز في الولايات المتحدة وبريطانيا، والجزء الأكبر منها موظف في شكل أرصدة مصرفية وسندات حكومية وأسهم دولية. كما أن ٦٥٪ من الاستثمارات العربية الخارجية بالدولار الأمريكي، و ١٦٪ بالجنيه الإسترليني، و ٤٪ بالين الياباني والباقي باليورو. وكانت هذه الأموال تمنى بخسائر عديدة ومتكررة بسبب تقلبت أسعار الصرف، وانخفاض القوة الشرائية (التآكل) للعملات الأجنبية نتيجة التضخم، وتخفيض أسعار الفائدة على هذه العملات، وارتفاع الضرائب المفروضة عليها. إضافة إلى مخاطر الاستيلاء والسيطرة والتجميد ووضع قيود تحد من حرية التصرف بالودائع. وجاءت أحداث سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ وما نجم عنها سواء داخل الولايات المتحدة أم خارجها من أزمات وإجراءات لتؤكد ما سبق طرحه والتحذير منه في السنوات السابقة من ناحية ولتصنيف مخاطر إضافية وخسائر فادحة جديدة لهذه الأموال والاستثمارات^(٢).

وعلى الرغم من عدم توفر إحصائيات أو معلومات دقيقة حول حجم الاستثمارات العربية الخارجية حتى الآن، فإنها تقدر ما بين ٨٠٠ - ٢٤٠٠ مليار دولار. ومن هنا يمكننا أن نقدر حجم المخاطر التي تتعرض لها هذه الأموال، والخسائر التي تكبدها، ولا تزال تتكبدها في كل يوم بل وفي كل ساعة. يكفي القول بأن مجرد هزة بسيطة في قيمة الدولار بحدود سنت واحد فقط تعنى خسارة ما بين ٠.٨ إلى ٢.٤ مليار دولار لمرة واحدة فقط، فكم من المرات حدثت وستحدث مثل هذه الهزات أو أقوى منها، وما حجم ما أصاب هذه الأموال من خسائر وتآكل نتيجة قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض الفائدة على الدولار الأمريكي إلى ١٪ لأول مرة منذ حوالي أربعين عام أو نتيجة انخفاض قيمة الأسهم في البورصات العالمية؟ إن كل هذه الخسائر والمخاطر تتم في وقت بلغ فيه الدين العام الداخلي في البلدان العربية عام

٢٠٠١ حوالي ٣٣٢ مليار دولار، وبلغ الدين العام الخارجى فى ذمة الدول العربية المقترضة فى نهاية عام ٢٠٠٠ نحو ١٤٣,٨ مليار دولار، كما بلغت خدمة الدين العام الخارجى فى نفس العام ١٣,٧ مليار دولار !!

١-٣- الإجراءت التى يمكن اتخاذها بهدف توفير الحماية اللازمة للحد من انتقال هذه الأزمات إلى اقتصاديات البلدان النامية (إمكانيات التحكم):

إن الإجراءت الكفيلة للحد، أو على الأقل تخفيف من وقع تلك الأزمات (تذبذب أسعار الصرف) على البلدان النامية يمكن أن تكون ذات جانبين:

الجانب الأول: يرتبط بالخصائص العامة للمشكلات النقدية والمالية التى تواجهها البلدان النامية

الجانب الثانى: يرتبط بخصائص المشكلات النقدية والمالية التى تواجهها كل بلد على حدة.

فيما يخص الجانب الأول من الإجراءت التى ترتبط بالخصائص العامة للمشكلات النقدية والمالية التى تواجهها البلدان النامية نوجزها فيما يلى^(٣):

١- تنسيق مواقف البلدان فى الأسواق الدولية بهدف وقف تدهور الأسعار الحقيقية لصادراتها.

٢- اعتماد العملات الدولية الأكثر استقراراً فى العلاقات النقدية والمالية مع البلدان الصناعية.

٣- اتخاذ سياسات موحدة ومواقف مشتركة فى المؤسسات النقدية والمالية الدولية للحصول على مشاركة أكثر فعالية لهذه المؤسسات فى تأمين الدعم المالى (المتوسط والطويل الأجل خاصة) لتمويل خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وبشروط ميسرة ومعقولة.

- ٤ - العمل على تحديث وتطوير الأنظمة النقدية والمالية للبلدان النامية بالشكل الذى يمكنها من تقديم أحدث وسائل الادخار والاستثمار التى تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، بهدف:
- أ - ضمان المشاركة الفعالة للموارد المحلية فى تمويل الاقتصاد الوطنى.
- ب- الحد من تسرب رؤوس الأموال الوطنية باتجاه البنوك الأجنبية.
- ج- إعادة تدوير رؤوس الأموال الوطنية الموظفة فى الأسواق المالية الدولية.
- ٥ - إعادة النظر فى العلاقات الاقتصادية الدولية غير العادلة للحد من استنزاف موارد البلدان النامية، ودخولها على قدم المساواة مع البلدان الصناعية فى علاقات اقتصادية دولية جديدة تضمن مصالح جميع الأطراف.
- ٦ - تشجيع انتقال رؤوس الأموال بين البلدان النامية مع توفير الضمانات والمجالات الملائمة لاستثمارها.
- ٧ - ضرورة أن تكون الأصول المالية والنقدية للبلدان النامية الموظفة فى البلدان الصناعية أداة تأثير على مواقف هذه البلدان إزاءها خلاف ما هو عليه الحال الآن... خاصة بعدما جعلت تلك البلدان من استثمارات البلدان النامية لديها وسيلة للتأثير على سياسات هذه البلدان.
- ٨ - زيادة الاعتماد على إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة بين البلدان النامية (خاصة الاستثمارات العربية البينية) بما يضمن تعويض الاستثمارات الأجنبية المباشرة عند انخفاضها، أو تلاشيها.

٩- توسيع نطاق الخبرات ليشمل كافة المجالات النقدية والمالية بين البلدان النامية للاستفادة من تجارب تلك البلدان التي نجحت في إنشاء وتطوير أسواقها المالية.

١٠- دعم الأسواق النقدية والمالية الناشئة في البلدان النامية لضمان تحقيق توسيعها وتطويرها بما يكفل مشاركتها في حشد وتجميع الموارد المالية، وزيادة كفاءة استعمالها من خلال توجيهها بشكل مدروس إلى تمويل الاقتصاد الوطني.

١١- تمكين الدول النامية من المشاركة بشكل فعال مع الأطراف الأخرى في رسم الآفاق المستقبلية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد.

١٢- إقامة علاقات انتمائية دولية جديدة أكثر عدالة تراعى مصالح جميع الأطراف.

٢- أثر انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة وإمكانيات التحكم:

١-٢- تكوين الأسعار في صناعة النفط:

منذ ظهور منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) عام ١٩٢٩ مر المنتجون في إدارة الأسعار بثلاث مراحل^(٤):

مرحلة ١٩٧٣-١٩٨٥:

في هذه المرحلة كانت الأوبك تقرر سعر النفط التأسيري (العربي الخفيف) بصورة مركزية، ومن خلال نظام الأسعار النسبية تحدد أسعار نفط الدول المصدرة على ضوء فروقات الموقع والنوعية. وخلال هذه الفترة زادت الأوبك أسعار النفط من حوالى (٣) دولارات للبرميل قبل نهاية عام ١٩٧٣ إلى (٣٢) دولاراً للبرميل عام ١٩٨١.

مرحلة ١٩٨٥-١٩٩٧:

وتتمثل هذه المرحلة في التخلي عن نظام التسعير المركزي لنفط الإشارة (العربي الخفيف) إلى نظام استهداف زيادة (حصّة السوق). وتميزت هذه المرحلة بانهيار هيكل الأسعار، وعدم وضوح الهدف بالنسبة للمنتجين في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك). وسعت المنظمة إلى تطبيق نظام الحصص لدعم الأسعار. ولعدم وجود مؤشر واضح لمستويات الأسعار والإنتاج، أدى هذا النظام إلى انهيار الأسعار عام ١٩٩٨ كما حدث في بداية الفترة ١٩٨٥-١٩٨٦.

مرحلة ١٩٩٨ - إلى الوقت الحاضر:

وتتمثل هذه الفترة في الجمع بين نظام حصص الإنتاج ونظام النطاق السعري، أي أن الأوبك ولأول مرة تدير الأسعار والإنتاج بمحددات كمية واضحة. فالنطاق السعري المستهدف هو ما معدله (٢٥) دولار للبرميل لنفط قياسي وهمي هو سلة الأوبك. وفي حالة انخفاض السعر بمقدار أكثر من (٣) دولارات (أي دون ٢٢ دولار للبرميل) فإن المؤتمر الوزاري يعيد النظر بالكمية المعروضة من خلال نظام الحصص، بما يعيد السعر إلى مستوى يقع ضمن النطاق السعري. وفي حالة ارتفاع السعر بأكثر من (٣) دولارات للبرميل (أي أكثر من ٢٨ دولار للبرميل) فإن المؤتمر الوزاري يزيد الكمية المعروضة بما يعيد السعر إلى مستوى يقع ضمن النطاق السعري.

ومن مبادئ نظام النطاق السعري أن المستوى العام للنطاق قابل للتغيير على أسس بعيدة المدى، وعلى ضوء تطور أسواق الطاقة.

٢-٢- أسعار النفط وصراع المصالح:

كانت أسعار النفط طوال القرن العشرين ولا تزال تعكس محصلة الصراع بين القوى ذات العلاقة: من دول مستهلكة وشركات ودول منتجة.

وحتى عام ١٩٧٣ كانت الدول المستهلكة هي المقرر الأهم لمستوى أسعار النفط على ضوء مصالحها. وخلال الفترة من (١٩٧٣) إلى (١٩٨١) كانت أسعار المنتجات النفطية للمستهلك النهائي تتأثر بأسعار النفط الخام أكثر من تأثرها بضرائب ورسوم الدول المستهلكة. وهذا يعنى أن ميزان القوى ومحصلة الصراع على القيمة النهائية للمنتجات النفطية وأسعارها كانت تميل لصالح الدول المصدرة للنفط ممثلة بمنظمة (الأوبك) التي كانت تقوم بتحديد أسعار النفط الخام. ولكن عادت الدول المستهلكة إلى فرض دورها من خلال الوكالة الدولية للطاقة (I.E.A) التي أنشئت عام ١٩٧٨ على يد كسنجر، ووعانها الأوسع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، وإثرها عادت المحصلة النهائية للصراع القوى تميل إلى مصالح الدول المستهلكة. وعادت أسعار المنتجات النفطية على المستهلك النهائي تتأثر بحصة الدول المستهلكة أكثر من تأثرها بأسعار النفط الخام.

وتمتلك الدول المستهلكة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وسائل متعددة للتأثير الاقتصادي على الطلب على النفط الخام (الإنتاج) وعلى قيمة مبيعاته في الأسواق الدولية والمحلية (الأسعار)، سواء في الأمد القصير أم المتوسط أم بعيد. كما تمتلك الدول المصدرة بعض الأدوات للتأثير الاقتصادي على الإنتاج والأسعار^(٥).

أ - السياسات غير السعرية للدول المستهلكة للتأثير على المنتجات النفطية:

هناك حزمة من السياسات اللاسعيرية التي تتبعها الدول المستهلكة مما له تأثير تمييزي ضد استهلاك المنتجات النفطية.

فالتحديدات الكمية لمحطات الطاقة الكهربائية لاستهلاك الفحم أو بناء محطات نووية بقرار سيادي من دون مقارنات لحدوى بدائل الطاقة. وتحديد كميات مسبقة لمصادر الطاقة البديلة لبعض القطاعات كلها محددات كمية تؤثر على الطلب خارج المعادلة السعرية.

كما أن قوانين وضوابط البناء والعزل الحرارى ومحتويات الأبخرة والغازات المتصاعدة من السيارات والمصانع تؤدي إلى نفس النتائج على الاستهلاك خارج المعادلة السعرية. ما تقوم به الدول المستهلكة التي لديها موارد طاقة محلية بديلة مثل الفحم بتقديم الدعم للفحم ومصادر الطاقة الأخرى المنتجة محلياً بأشكال هامة تبلغ في بلدان مثل ألمانيا وفرنسا حوالى ٥٠٪ من السعر النهائى للمنتج المحلى.

ومن المؤثرات غير السعرية المتزايدة الأهمية ما يتعلق باتفاقيات وقوانين وتعليمات تتعلق بالبيئة، فبعد اتفاقية كيوتو صار النفط الخام ومنتجاته يخضعان لمحددات شديدة بموجب تعريفات كيوتو للغازات الملوثة والمسببة للاحتباس الحرارى، وخاصة المحددات المتعلقة بانبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون (CO_2). ولضعف الدول المنتجة والمصدرة للنفط في المحافل الدولية، جاءت صياغات اتفاقية كيوتو مجحفة بحق النفط ومشتقاته، وكانت محدداته أقسى من محددات الفحم على الرغم من أن التلوث الذى يسببه الفحم أضعاف التلوث الناجم عن المشتقات النفطية والغازية...

ونتيجة لهذه المؤثرات غير السعرية ظهر على الصعيد العالمى عامل أساسى يغير معادلة الطلب على النفط ومشتقاته خارج الأثار الاقتصادية المعروفة للمعادلة السعرية.

ب- أدوات التأثير الاقتصادى للدول المصدرة (آليات التحكم فى مخاطر انهيار أسعار النفط):

تتمثل أدوات التأثير الاقتصادى للدول المصدرة على الإنتاج والأسعار للمنتجات النفطية فيما يلى^(٦):

- إدارة الأسعار - إدارة الإنتاج - موازنة الموارد.

أولاً- إدارة الأسعار:

تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط عام (١٩٢٩) لإيقاف تدهور الأسعار وقد نجحت في ذلك. ففي عام ١٩٧٣ أخذت قرارات تحديد الأسعار على عاتقها بالكامل. وقد عانت سياسة إدارة الأسعار من مشاكل جمة أهمها عدم وجود تدخل مباشر للمنظمة في إدارة الإنتاج. وكان تحديد سعر مركزي لنفط الإشارة (العربي الخفيف) يفسح المجال - في غياب نظام حصص الإنتاج - إلى قيام الدول الراغبة في زيادة مواردها بأعمال تنافسية سعرية من خلال خصيمات بادعاء أنها فروقات نسبية لها ما يبررها في فرق النوعية والموقع. وكانت تدور صراعات في أروقة الأوبك لضبط هذه الفروقات، ومنع الغش من خلالها. كما أدى تحديد سعر مركزي لنفط واحد إلى تفاوت تأثير العرض والطلب على الدولة التي يتحدد سعر نفطها مركزيا لغرض الإشارة، والدول التي لا تغش في التسعيرة.

وانهار هذا النظام عام ١٩٨٥؛ بسبب الانخفاض الحاد في إنتاج الأوبك إلى النصف بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٥.

ثانياً- إدارة الإنتاج:

بانهيار أسعار النفط، وظهور الوكالة الدولية للطاقة، ووضوح صراع المصالح بين المنتجين والمستهلكين تخلت الأوبك عن نظام إدارة الأسعار في نوفمبر من عام ١٩٨٥. ولإعادة الأسعار إلى مستويات معقولة أخذت المنظمة تعمل بنظام الحصص بشكل تجريبي. ورغم الخلاف حول أسس تقسيم الحصص، تم التوصل إلى حل توفيقى يأخذ المستوى التاريخي للإنتاج مع مرونة دورية للدول ذات الاحتياطي العالى التي تقوم باستثمارات جديدة لزيادة الإنتاج. وقد نجح نظام الحصص، إلا أنه بمفرده بقى ناقصاً، وقد اتضح ضعف هذا النظام بعد قرار زيادة الحصص في مؤتمر جاكارتا عام ١٩٩٨، حيث انهارت الأسعار مجدداً إلى مستويات لم يسبق لها مثيل.

وقد نتج عن هذه التجارب نضوج هام في تبنى سياسة الحزام السعري المدعوم بإدارة الإنتاج على أساس نظام الحصص. ويعتبر نظام النطاق السعري أفضل ما توصلت إليه منظمة الدول المصدرة في فهم طبيعة صراع القوى والآليات المتاحة لكل طرف.

ثالثًا- موازنة الموارد:

بعد الهزات العنيفة التي عرفتها أسعار النفط خاصة أزمة ١٩٨٩ و١٩٩٨ وما صاحبها من مؤثرات على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للمحروقات، برزت أفكار تدعو إلى التحكم في مثل هذه الأزمات وإدارتها أو على الأقل التقليل من حدتها. ففي روسيا تم طرح لنقاش موضوع تكوين خزين نفطي بعد مرحلة الإنتاج يستوعب فروقات العرض والطلب، بحيث يكون الإنتاج ثابتًا، فإذا قل الطلب يضاف الفائض إلى المخزون، وإذا زاد الطلب يجرى السحب من المخزون.

أما الدول ذات الاحتياطي الكبير (الدول العربية) فهي تسعى إلى توفير طاقة إنتاجية فائضة تساعد على إدارة الإنتاج. وهذه الطاقة الإضافية تعتبر أحد أهم عناصر قوة المصدرين في صراع المصالح، مما يوفر سلاحًا مقابلاً لسلاح المخزون الاستراتيجي لدى المستهلكين. إلا أنه من الآثار الخطيرة لتقلبات الموارد النفطية أن الدول المصدرة للنفط تزداد حاجتها للبيع كلما انخفضت الأسعار أو قل التصدير. وهذا هو عكس ما تحتاجه الدول المصدرة للنفط. فمن مصلحة هذه الدول أن تقلل من الإنتاج عندما ينخفض السعر لغرض موازنة السوق وعودة الأسعار إلى النطاق السعري المتفق عليه. ولعدم وجود فوائض نقدية لدى هذه الدول، فإنها تقوم بزيادة الإنتاج والغش في الحصص لتعويض النقص في مواردها. وهذا ما يجعل استقرار السوق أمرًا عسير التحقيق.

ولا مخرج من هذه الدوامة إلا بإيجاد وسيلة لتعويض الموارد عند

انخفاض الأسعار، واستعادتها عند تحسن السوق. ومثل هذه الموازنة يصعب تحقيقها على الصعيد القطري، ولكنها سهلة التطبيق على الصعيد القومي. لذلك فإن صندوقًا عربيًا لموازنة الموارد النفطية هو خير مفتاح لأزمات تقلب أسعار النفط وكمياتها، حيث يعتبر الصندوق سنًا لميزانيات الدول الأعضاء لا عبئًا عليها، تمامًا كما كانت مشاركات البنوك المركزية في صندوق النقد الدولي واستعمالها لحقوق السحب الخاصة فيه.

٣ - التجربة الجزائرية في مواجهة المخاطر الخارجية وإدارتها (تقلبات أسعار الصرف وانهيار أسعار النفط):

لقد عرفت الجزائر مع نهاية عقد الثمانينيات أزمة مزدوجة تمثلت في انهيار أسعار النفط وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي. وكان وقع تلك الأزمة شديد على الاقتصاد الجزائري، لما يتميز به من قابلية شديدة وحساسية فائقة لتأثر بمثل هذه الأزمات، وعدم توفره على مناعة كافية لتحمل وطئها. فكانت هذه الصدمة الخارجية بمثابة إنذار شديد للجهة اللقائمين على اقتصاد البلد من أجل أخذ التدابير والسياسات اللازمة الآتية والمستقبلية؛ لإنقاذ البلد من الانسداد الذي آل إليه.

ولمعرفة درجة تأثير هذه المخاطر على الاقتصاد الجزائري وبالتالي كفاءات إدارة هذه المخاطر، فإننا ارتأينا التطرق إلى:

٣-١ خصائص قطاع المحروقات ومكانته في الاقتصاد الجزائري:

قطاع المحروقات في الجزائر يشكل تقريبًا قاطرة ومحرك الاقتصاد الوطني. فالجزائر تحتل الرتبة السابعة (٧) في العالم من حيث موارد الغاز الطبيعي، الخامسة (٥) في إنتاجه والثالثة (٣) في تصديره. وفيما يخص النفط، الجزائر تحتل الرتبة ١٥٨ من حيث الاحتياطي، المرتبة ١٨ من حيث الإنتاج والمرتبة ١٢ من حيث التصدير.

هذا القطاع يشكل ثلث ($\frac{1}{3}$) الإنتاج الداخلى الإجمالى، وتقريبًا ثلثى ($\frac{2}{3}$) المداخيل الجبائية للدولة وحوالى ٩٧٪ من إيرادات الصادرات^(٧).

والجدولان التاليان يبينان ذلك:

الجدول رقم ١

تطور نصيب كل قطاع فى تكوين الإنتاج الداخلى الإجمالى (PIB) (%)

القطاع	١٩٨٩	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الزراعة	٢,٥١	١١,٩	٩	١٠,٤	١٠	٩,٧	٩,١
المحروقات	٢٤,٥	٢٩,٦	٤٢	٣٦,٥	٣٥,١	٣٥,٥	٣٨,٢
الصناعة	٩,٩	٩	٧,٧	٧,٩	٧,٩	٦,٥	٦,٠
الأشغال العمومية والبناء	١١,٦	١٠,٢	٨,٧	٩,١	٩,٨	٨,٥	٨,٣
الخدمات التجارية	٢٦,٨	٢٥,٦	٢١,٦	٢٤,٢	٢٨,٨	٢١,٥	٢٠,٧
الخدمات غير التجارية	١٤,٨	١٣,٧	١١	١١,٩	١٢,٥	١٨,٢	١٧,٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: المجلس الاقتصادى والاجتماعى، تقرير سنة ٢٠٠٦.

كما أن المحروقات تشكل المصدر للعملة الصعبة للجزائر باعتبار أن المحروقات تشكل نسبة عالية من الصادرات، وشبه غياب لباقي القطاعات.

الجدول رقم ٢

هيكله الصادرات الجزائرية

الصادرات	سنة ٢٠٠٣		سنة ٢٠٠٤		التطور ٠,٥٪
	القيمة (١)	هيكله (%)	القيمة (٢)	هيكله (%)	
المحروقات	٢٣٩٣٩	٩٧,٢٧	٣٠٩٢٥	٩٧,٥٢	٢٩,١٨
خارج المحروقات	٦٧٣	٢,٧٣	٧٨٨	٢,٤٨	١٩,٠٩
المجموع	٢٤٦١٢	١٠٠,٠٠	٣١٧١٣	١٠٠,٠٠	٢٨,٨٥

المصدر: المجلس الاقتصادى والاجتماعى، تقرير سنة ٢٠٠٦.

الاتحاد الأوروبي يبقى المتعامل الأول مع الجزائر. على المستوى التجاري، الاتحاد الأوروبي هو مصدر أكثر من ٦٠٪ من الواردات، والصادرات الجزائرية باتجاه الاتحاد الأوروبي تمثل ما لا يقل عن ٦٢٪ من مبيعات الجزائر للخارج.

٢-٣ إصلاح سياسة سعر الصرف في الجزائر:

شهد نظام الصرف في الجزائر عدة تعديلات تزامنت مع الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة. ففي سنة ١٩٧٤ ارتبط سعر صرف الدينار الجزائري بسلة من العملات، حيث يحتل الدولار الأمريكي وزناً كبيراً في هذه السلة نظراً لأهميته في حصة صادرات النفط، ومدفوعات خدمة الدين. وفي ١٩٨٦ تعرض الاقتصاد الجزائري لصدمة نقطية نتيجة انخفاض سعر البرميل، وبالتالي تراجع إيرادات الصادرات، مما دفع الحكومة للجوء إلى الاقتراض من الخارج، وتشديد القيود على الواردات، كما اتبعت سياسة سعر الصرف التي تضمنت خفض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة ٣١٪ للفترة ١٩٨٦ و ١٩٨٨ نظراً للقيود المفروضة على اعتمادات النقد الأجنبي، وبالمقابل زيادة الطلب على النقد الأجنبي، مما أدى إلى ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية إلى خمسة أضعاف في سنة ١٩٩١. خفض الدينار الجزائري بأكثر من ١٠٠٪ ليصل إلى ٢٢ ديناراً لكل دولار أمريكي^(٨).

وذلك لمواجهة الخسائر في معدلات التبادل التجاري. وخلال الفترة ١٩٩١ و ١٩٩٤ شهد سعر صرف الدينار استقراراً نسبياً إلا أنه لم يتوقف مع الظروف الاقتصادية، حيث إن السياسة المالية التوسعية أدت إلى ارتفاع معدل التضخم، لذلك ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بنسبة ٥٠٪، كما ارتفع سعر الصرف في السوق الموازية إلى أربعة أضعاف.

في سنة ١٩٩٤ اتبعت الحكومة سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف وسياسة مالية متشددة أدت إلى تعزيز استقرار سعر الصرف، مما ساهم في انخفاض مستوى التضخم. وهكذا أصبح سعر الصرف مرناً من خلال عقد جلسات يومية لتحديد السعر تحت إشراف بنك الجزائر. وعلى أساسه يتحدد سعر الصرف لجميع المعاملات يومياً حسب عروض البنوك التجارية، وكذلك مدى توفر العملة الأجنبية. وفي سنة ١٩٩٦ أنشئ سوق النقد الأجنبي فيما بين البنوك الذي سمح للبنوك التجارية والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمراكز لعملات أجنبية والاتجار فيها فيما بينها.

وأصبح سعر الصرف يتحدد حسب قوى السوق مع إمكانية تدخل الحكومة لتجنب أي رفع للقيمة الفعلية للدينار بصفة مستمرة قصد حماية الاقتصاد الوطني من انعكاسات تقلب أسعار الطاقة، وذلك بتسهيل التصحيح لمواجهة الصدمات الخارجية.

وفي سنة ٢٠٠٤ شهد سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار استقراراً مما ساعد على التخفيف من آثار تقلب العملات الأساسية على توازن الدفع، وذلك بفضل التسيير المحكم لاحتياطيات الصرف من طرف بنك الجزائر. كما أن التحكم في التضخم ساهم في تخفيف تطور الأسعار إذ انتقل من ٢,٦٪ سنة ٢٠٠٣ إلى ٣,٦٪ سنة ٢٠٠٤، أضف إلى ذلك فإن التحكم في المديونية الخارجية ساهم في تخفيض التأثير بالصدمات الخارجية، إذ بلغ حجم المديونية ٢٨,١ مليار دولار سنة ١٩٩٩ لينخفض إلى ٢١,٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٤^(١).

ورغم استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار فإنه يواجه عدة مخاطر، والتي نلخصها في العناصر التالية:

- إن تحسن قيمة اليورو مقارنة بقيمة الدولار يؤثر سلباً على نتائج التجارة الخارجية الجزائرية، ويتحمل الاقتصاد الوطني أثر تذبذب

سعر الصرف في السوق الدولية خاصة تشكل تبعية الجزائر بنسبة تزيد عن ٦٠٪ لصادرات السوق الأوروبية.

- إن تسارع انخفاض الدولار الأمريكي ينعكس سلبيًا على الأوضاع المالية والنقدية للاقتصاد الوطني.

- رغم وضع التنظيم الخاص للتغطية الأجلة لأخطار الصرف منذ سنة ١٩٩٦ إلا أن النصوص غير مطبقة.

- إن عدم وجود فرع يتكفل بالصرف الأجل يعكس انعدام الإرادة لدى البنك المركزي والبنوك التجارية في إقامة جهاز تسيير يتنبأ بأخطار الصرف.

- إن تذبذب قيمة الدينار مقارنة بالعملات الأجنبية والانخفاض الذي يعاني منه الدينار مقابل اليورو خاصة منذ سنة ٢٠٠٢ يطرح انشغالات كبيرة.

٣-٣ الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف السلطات للخروج من الأزمة:

بعد الأزمة الخانقة والمسيئة التي عرفت الجزائر نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من جراء انخفاض أسعار النفط، وتدهور سعر صرف الدولار وما صاحبها من تأثيرات سلبية في شتى مناحي الحياة، تبنت نهجًا اقتصاديًا جديدًا وتحولًا من نظام اقتصادي ممرز إلى اقتصاد السوق، منتهجة سياسة إصلاح هيكلية وعلى كل الجبهات:

- تكوين صندوق معادلة الموارد النفطية، حيث تتخذ الدولة كسعر مرجعي للنفط ١٩ دولارًا في تقييم وإعداد الميزانية العامة للدولة، وقد عرف هذا الصندوق تناميًا كبيرًا في موارده من جراء تزايد أسعار النفط في السنوات الأخيرة...

- فى سبيل تنويع مصادر الدخل وعدم الاقتصار على النفط كمورد أساسى ووحيد، انتهجت الحكومة الجزائرية سياسة إصلاح هيكلية منذ سنة ١٩٩٠، وتحرير الاقتصاد منذ ١٩٩٤، هذه الإصلاحات سمحت لها - وإلى حد ما - بإعادة التوازن الاقتصادى الكلى، وتحسين القدرات فيما يخص التزايد فى الإنتاج الداخلى الإجمالى، وفى تطوير القطاع الخاص وجعله أكثر ديناميكية، وتزايد فى حجم المشاريع الاستثمارية سواء المحلية منها أم الأجنبية...

الخاتمة:

لقد تزايدت تقلبات أسعار الصرف نتيجة سيطرة نظام الصرف العائم وكذلك نمو المعاملات التجارية والمالية بين الدول. ويؤدى تقلبات أسعار صرف العملات إلى مخاطر اقتصادية عديدة سواء على المستوى الكلى أم الجزئى. لذلك يُعد خطر تقلب أسعار الصرف من بين الانشغالات الكبرى للمستثمرين، حيث يؤثر على قرار الاستثمار. وبذلك ضغطاً على الالتزامات المالية للأعوان الاقتصاديين. وتتأثر اقتصاديات الدول النامية بأزمات الأسواق النقدية والمالية الدولية، وتحمل انعكاساتها السلبية فى ظل الارتباط الواسع باقتصاديات الدول المتقدمة وعملاتها، وكذلك لارتباط مداخلها من المواد المصدرة بهذه العملات.

فى ظل هذه الظروف أصبحت إدارة مخاطر الصرف مسألة هامة للدولة والمؤسسات على حد سواء. مما يقتضى دعم الأنظمة النقدية والمالية للدول النامية بشكل يسمح بمواجهة سبل انتقال الأزمات من الأسواق المالية الدولية. وتبنى استراتيجية تعمل على تقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

الهوامش والمصادر والمراجع

- (١) مروان عطون: الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلتها في عالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٣، ص ٣٥٧.
- (٢) مروان عطون، المرجع السابق، ص ٢٦٧.
- (٣) مروان عطون، المرجع السابق، ص ٣٦٤.
- (٤) عنان عبد المنعم الجنائى: تكوين أسعار النفط الخام، الحاجة للصندوق العربى لموازنة الموارد، المؤتمر العلمى الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب. دمشق ٢٢-٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢.
- (٥) عنان عبد المنعم الجنائى، مرجع سابق.
- (٦) عنان عبد المنعم الجنائى، مرجع سابق.
- (٧) هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): تحليل سلسة الاستثمار للجزائر، الأمم المتحدة، جنيف ٢٠٠٣.
- (٨) كريم النشائيبى وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولى، واشنطن، ١٩٩٨، ص ١١٤.
- (٩) المجلس الاقتصادى والاجتماعى: تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لسنة ٢٠٠٤، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٢٧.

